سلسلة: علماء الإسلام وملحمتهم التقويمية عبر التاريخ

مقدمات نحو صياغة أنموذج منظوري إرشادي إسلامي عام في الفقه والعلوم

(7) صناعة الفقه: التقويمية المقاصدية عند الشاطبي

عندما يتضافر جهل حشوية المحدثين وحشوية الفقهاء ليكونوا معاً أشد نكاية بالحديث النبوي الشريف من الوضاعين الجذريين ؟

الحلقة السابعة

لعل خير من نمثل به لهؤلاء من المعاصرين الشيخ: محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، الذي ذهب يصحح على عادته في تصحيح الواهيات خبر : لا ضرر ولا ضرار!، الذي مرت بنا طرقه البهرج في الحلقة السادسة من هذا البحث.

قال الألباني:

قلت : فهذه طرق كثيرة لهذا الحديث قد جاوزت العشر !!!!! وهـــي وإن كانـــت ضعيفة مفرداتها فإن كثيرا منها لم يشتد ضعفها!!!!! فإذا ضم!!!!!!!! بعضها!!!!!!!! إلى بعض!!!!!!!!

فالحديث بها ارتقى!!!!!!!! إلى درجة الصحيح!!!! إن شاء الله تعالى.

قلت:

الألباني، وهو الأنموذج لحاطب الليل، الذي لا يعرف ما يخرج من مخه، يجهل ب القاعدة التي تقول: بأن الأصفار إذا ما ضُمَّ بعضها إلى بعض لا ينتج عنها ركم، وتظل المحصلة صفراً!!!.

وكان يكفيه رحمه الله، لو كان قد أوتي مسكة من عقل، أن يعرف أن شهادة غير العدول متى انضمت بعضها إلى بعض، حال كل هذه الطرق، لا تفيد في المحاكم من قطمير. ونجد الدليل في القرآن نفسه لقوله تَعَالَىٰ:

﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَـٰدَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِۦ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ ﴾ الطلاق: ٢

وقوله تَعَالَىٰ:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنتُمْ ضَرَبْتُمْ فِى الْأَرْضِ فَأَصَـٰبَتْكُم مُّصِيبَةُ الْمَوْتِ ۚ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ الصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَلَا نَكْتُمُ شَهَـٰدَةَ اللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَـٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَـٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَـٰدَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَآ ۖ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ الظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ المائدة: ١٠٦ - ١٠٧

وأضاف الألباني:

وقال المناوي[1] في " فيض القدير " : "

[1] زين الدين: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن نورالدين علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري الشافعي (952 هـ/1545 م - 1031 هـ/1621 م). وهو من حشوية المتأخرين.

والحديث حسنه النووي[2] في " الأربعين[3] " . قال : ورواه مالك مرسلا وله طـرق يقوي !!!!!! بعضها بعضا .

قلت:

وهذا هو متكأ الألباني ، كحاطب ليل رحمه الله، في اعتماده على أقوال من تقدموه من دون تحقيق أو تدقيق، لأن وقته، وهو الذي يصحح! الآف الأخبار بالخردة {أنظر سلسلته المنعوتة ب: الصحيحة (وهي ضعيفة كلها، لا يصح منها ولا خبر واحد، ولا ينبئك مثل خبير}، وفي القرن الحادي والعشرين!، لا يتسع لتخريجها بتفصيل من مظانها، كما يتطلب ذلك المنهج القويم في التعامل مع الأخبار، على غرار ما استعرضنا نحن بين يديك، لتكون أنت الحكم عليها بما زودناك من أحكام النقاد فيها، وقصرت همة هؤلاء الحشوية ووقتهم عن تخريجها بهذا التفصيل المطلوب، قبل الحكم عليها رجماً بالغيب!!!.

وواضح أن لا شيء يجمع بين هذه الطرق المختلقات المنفردات الغرائب، حتى يمكنها أن تعضد بعضها بعضاً!

بل إن تضافر الوضاعين على وضع قوائم سندية زور لها، دليل قطعي على النية المبيتة في الوضع، من طرف من لا يخشون الله، وليس العكس، كما فهم الألباني وأضاع عمره في ذلك.

---

[2] **أبو زكريا:** يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي الحوراني الدمشقي الشافعي (631 هـ/1233 م – 676 هـ/1277 م)، قال الحافظ ابن كثير فيه: الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ المذهب ، وكبير الفقهاء في زمانه ، ومن حاز قصب السبق دون أقرانه ، وكان من الزهادة والعبادة والتحري والورع والامتنان على الناس والتخلي لطلب العلم ، والتحلي به على جانب لا يقدر عليه غيره ، ولا يضيع من أوقاته. وقال الحافظ الذهبي: الشيخ الإمام القدوة الحافظ الزاهد العابد الفقيه المجتهد الرباني ، شيخ الإسلام ، حسنة الآنام ، محيي الدين ، صاحب التصانيف التي سارت بها الركبان واشتهرت بأقصى البلدان.

[3] المشتهرة على الألسنة ب "الأربعين النووية".

وكان قد سبق لنا أن انتقدنا منهج الشيخ في التصحيح بالخردة والرجم بالغيب، دون أن يراجع المعطيات في مظانها الأصلية بتفصيل كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المحدِّثين المعاصرين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم:الشيخ الألباني نموذجا" 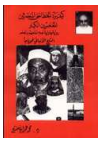 .

وانظر منطلقات علم الحديث المعاصر الصلب في كتابينا: "المدخل إلى الهندسة الحديثية" و"إشكالات المصطلح في علوم الحديث) ، الذين يمكن إنزالهما من موقعنا.

وأضاف الألباني:

وقال العلائي[4]: للحديث شواهد!!!! ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة !!!! أو الحسن!!!! المحتج به!!!!! " .

قلت:

قال العلائي نفسه في مقدمة كتابه: "جامع التحصيل في أحكام المراسيل":

[4] هو أبو سعيد: صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (694 هـ/1294 م –).قال الحافظ الذهبي فيه: الإمام المفتي المحدث، عالم بيت المقدس اليوم، الفقيه الحافظ معدود في الأذكياء، له يد طولى في الحديث ورجاله، حصّل الأجزاء الجيدة، والكتب النفيسة. وقال تلميذه أبو المحاسن الحسيني: وكان إماماً في الفقه والنحو والأصول، متفننا في علم الحديث ومعرفة الرجال، علامة في معرفة المتون والأسانيد، بقية الحفاظ ومصنفاته تنبئ عن إمامته في كل فن، درس وأفتى وناظر، ولم يخلف بعده مثله. له كتاب: " **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**". وقد استوعب فيه جميع ما كتبه غيره حيث يشير إليه في أثناء كلامه.

فباتصال الإسناد عرف الصحيح من السقيم وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفاك أثيم فلذلك كان الإرسال في الحديث علة يترك بها ويتوقف عن الاحتجاج به بسببه، لما في إبهام المروي عنه من الغرر والاحتجاج المبني على الخطر.

قلت:

والإرسال في عرف جمهور المحدثين والأصوليين هو: إسقاط صحابي من السند ولا يطلقون لفظ: المرسل إلا على ما أرسله التابعي عن النبي ﷺ.

وقد فصلنا القول في كتابنا "إشكال المصطلح في علوم الحديث" بكون الصحة الاصطلاحية بشرط البخاري في اللقاء وسلامة السند من العلل، لا تكوِّن في حد ذاتها، من جهة سلامة الأخبار من أخطاء النقل، سوى شرط الضرورة فقط للقبول المبدئي بالخبر، وبأنه لا زال يحتاج لعبور القنطرة بسلام إلى الصحة في نفس الأمر، وليس فقط الاكتفاء ب الصحة الاصطلاحية، التي يحققها شرط الضرورة، إلى شرط الكفاية، وهو التعزيز من طرف راو آخر في كل الطبقات، بحسب المعيار الخبري الثنوي ، حتى نحكم مطمئنين وبموضوعية على درجة وثوقية تنقل الخبر بسلام، من في النبي ﷺ إلينا، وبأية درجة من الاحتمال.

قلت:

لاحظ، أن لا مجال لمن يتجشم مشقة البحث في صحة الأخبار، أن يهتم بما تعارفوا عليه ب "الحديث الحسن !!!"، بحسب التعريف المشاكس الذي ألزقه به الترمذي رحمه الله، لأن هذا

الحُسْن، المفترى عليه، يعد في المنهجية الحديثية الصلبة من قسيم الضعيف بدون أدنى شك أو مواربة!

وأضاف الألباني:

قلت (الألباني): وقد احتج به!!!! الإمام مالك وجزم!!!! بنسبته!!!!! إلى النبي ﷺ فقال (2 / 805) من " الموطأ " : " وقد قال رسول الله ﷺ: لاضرر ولاضرار " .

قلت:

العجب! كل العجب! أن يصدر مثل هذا الكلام من الألباني، بينما لا يقول به مبتدئ في أول طلب الحديث!.

وهو ما يثبت في حقه، بالدليل الملموس، تغليب هوى النفس على المنهج، إلى درجة طغيانه على سلامة منطقه، كما هو منتظر من حشوي مثله، لا يدري أنه بصنيعه هذا، يدرج نفسه ضمن زمرة الكذابين على الرسول ﷺ!، بالترويج لكذب الوضّاعين عليه، درى أم لم يدر.

فمنذ متى:

أ) كانت المراسيل، وهي منقطعات، تصلح للحجية، حتى يقر لها بأنها خرجت من في المعصوم ﷺ! إلا أن يرتقي هذا المرقى الصعب أفاك أثيم لا يتورع من الكذب على رسول الله ﷺ!؟

فلئن كان المالكية، ومن بينهم مالك نفسه، والأحناف، ومن بينهم أبي حنيفة نفسه، رحمهم الله، يحتجون بالمراسيل، قبل تقعيد أصول المحدثين، فلا شك أن قول الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه، وهو ما لا يمكن أن يجهله الألباني بحال!:

والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة[5]

قلت:

فأين يذهب الألباني، غفر الله له وعفا عنه، بعد هذا التقرير من مسلم، إن رام أن يعد نفسه من أهل العلم بالأخبار!!!؟

ب) ثم، منذ متى كان تفرد رجل صويلح وليس بالقوي، من شاكلة: عَمْرو بْن يَحْيَى المَازنيّ {(ت: 140 هـ)، بأي خبر كان، يصلح للاحتجاج به !؟

فما بالك أن يتفرد به، وعلى ضعفه، عن والده!، ويجعل والده يتفرد بإرساله على عواهنه إلى المعصوم ﷺ!، وهو لم يلقه قط ولا أدركه، ولا أفصح عن اسم الصحابي، الواسطة بينه وبين النبي ﷺ، الذي سمعه منه!؟

وأضاف الألباني:

[5] وهو قول جمهور أهل الحديث من عيار وحجم: عبد الرحمن ابن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعامة أصحابهما كعلي ابن المديني، وأبي خيثمة زهير بن حرب، ويحيى بن معين، وابن أبي شيبة، وأصحاب هؤلاء: كالبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي وابن خزيمة، ثم من بعدهم: كالدارقطني، والحاكم النيسابوري،والخطيب البغدادي، والبيهقي،...وغيرهم ممن صنف في الأحكام، حيث قل من يدخل منهم في كتابه المراسيل إذا كان مقصورا على إخراج الحديث المرفوع.

وكذلك احتج به محمد بن الحسن الشيباني في مناظرة جرت بينه وبين الإمام الشافعي وأقره الإمام عليه!!!!!!![6]

قلت:

سيأتي بعد قليل مورد هذا الخبر عند أبي نعيم الأصفهاني في "حلية الأولياء"، والإجابة هنا من وجهين:

أ) كون هذا الإقرار، سواء من طرف الشيباني أو الشافعي، هو: من تحصيل الحاصل، مادام هذا صنيع الأحناف والمالكية سواء، الذين كانوا، قبل أن تتصلب منهجية

---

[6] قال الشافعي: المنقطع مختلف فمن شاهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فروى حديثا منقطعا اعتبر عليه بأمور أحدها: أن ينظر إلى ما أرسل من الحديث. **فإن شركه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلى النبي صلى الله عليه و سلم على معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة ما قيل عنه وحفظه.** وإن انفرد به مرسلا قبل ما انفرد به من ذلك ويعتبر عليه بأن ينظر هل يوافقه مرسل آخر ممن قبل العلم عنه، من غير رجاله الذين قبل عنهم. فإن وجد ذلك **قوي**. وهي أضعف من الأول. وإن لم يوجد ذلك نظر إلى بعض ما يروى عن بعض الصحابة قولا له. فإن وجد يوافق ما روي عن النبي صلى الله عليه و سلم كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ رسله إلا عن أصل يصح إن شاء الله تعالى. وكذلك أن وجد عوام من أهل العلم يحتجون بمثل معنى ما روي عن النبي. ثم يعتبر عليه بأن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا ولا واهيا فيستدل بذلك على صحته فيما روى عنه حديثه أنقص كانت في هذه دلائل على صحة مخرج حديثه. ومتى خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يسع أحدا منهم قبول مرسل. **وإذا وجدت هذه الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة** تثبت به ثبوتها بالمتصل. **وذلك أن معنى** المنقطع مغيب يحتمل أن يكون حمل عمن يرغب عن الرواية عنه، إذا سمي. **وأن بعض المنقطعات وإن وافقه مرسل مثله فقد** يحتمل **أن يكون مخرجهما واحدا من حيث لو سمي لم يقبل. وإن قول بعض الصحابة إذا قال برأيه لو واقفه لم يدل على صحة مخرج الحديث** دلالة قوية **إذا نظر فيها ويمكن أن يكون إنما** غلط به **حين سمع قول بعض الصحابة يوافقه فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله فلا** أعلم من يقبل مرسله لأمور: **أحدها: أنهم أشد تجوزا فيمن يروون عنه، والآخر: أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا لضعف مخرجه، والآخر كثرة الإحالة في الأخبار. وإذا كثرت الإحالة كان أمكن للوهم وضعف من يقبل منه.**

الحديث، التي كانت في بداياتها الأولى، يقبلون بهذه المنقطعات، قبل أن يستقر الأمر في آخر المطاف، ومع شيوخ البخاري رحمه الله المباشرين، في رفض المراسيل مطلقاً، كما يليق بعلم الخبر، ونقله، الذي لا يترك لاحتمال الانقطاع بين الرواة من مجال، حال ما قرر الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه، على ما مر بنا.

ب) كون إقرار الشافعي رحمه الله هو إقرار بمسلمة معقولة في حد ذاتها، بعض النظر عن كون الخبر صادر عن النبي ﷺ من عدمه.

وهو الأليق بالشافعي رحمه الله وبعلمه.

وأضاف الألباني:

أخرجه أبو نعيم في: " الحلية [7]" (9 / 76). ثـم إن للحـديث شاهدا !!!!!

يرويه لؤلؤة عن أبي صرمة صاحب النبي ﷺعن النبي ﷺ أنه قال :

" من ضار أضر الله به ومن شاق شق الله عليه "

قلت:

قال الحافظ أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت: 420 هـــ) فـي كتابـه: "حلية الأولياء" (9: 76):

[7] العنوان الكامل: "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"

حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر {بن حيان: أبو محمد الأصبهاني، الشهير بلقب: أبي الشيخ (274 هـ - 369 هـ) وهو حافظ ثقة مأمون}، حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن جعفر {بن حيان الأصبهاني أبو مسلم المؤدب أخو أبي الشيخ الأصبهاني (ت: 359 هـ) وهو مستور مجهول الحال لم يذكر فيه أبو نعيم جرحاً ولا تعديلاً}[8]، حدثنا عبد الرحمن بن داود {بن منصور أبو محمد الفارسي الفقيه الرحالة (ت: توفي ما بعد 314 هـ) وهو ثقة مأمون } قال: قرأت على أبي زكريا يحيى بن زكريا النيسابوري، ثم المصري {الأعرج (ت: 307 هـ) الحافظ}، حدثني أبو سعيد الفريابي {هو محمد بن عقيل الفقيه (ت: 285 هـ) }، قال: سمعت محمد بن إدريس وراق الحميدي {هو محمد بن إدريس بن عمر أبو بكر المكي (ت: قبل 277 هـ) وهو صدوق } يقول: سمعت الحميدي {أبو بكر: عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي القرشي (ت: 219 هـ) وهو ثقة حافظ فقيه} يقول: سمعت الشافعي يقول:

كنت أطلب الشعر وأنا صغير وأكتب، .....

ثم خرجت إلى العراق فصرت إلى محمد بن الحسن {بن فرقد أبو عبد الله الكوفي الشيباني صاحب أبي حنيفة (ت: 189 هـ) الفقيه الثقة} فكنت أناظر أصحابه، قال: فشكوني إلى محمد ابن الحسن، فقالوا: إن هذا الحجازي يعيب علينا قولنا ويخطئنا. فذكر محمد بن الحسن ذلك، فقلت له: إنا كنا لا نعرف إلا التقليد، فلما قدمنا عليكم سمعناكم تقولون: لا تقلدوا واطلبوا الحق والحجاج، فقال لي: فناظرني، فقلت: أناظر بعض أصحابك وأنت تسمع، فقال: لا، إلا أنا. قال: فقلت: ذلك. قال: فتسأل أو أسأل؟ قلت: ما شئت، قال: فما تقول في رجل غصب من رجل عموداً فبنى عليه قصراً فجاءه مستحق فاستحقه. قلت: يخير بن العمود وبين قيمته، فإن اختار العمود هدم القصر وأخرج العمود فرده على صاحبه، قال: فما تقول في رجل غصب من رجل خشبة فبنى عليها سفينة ثم لجج بها في البحر، ثم جاء صاحبها فاستحقها. قلت: تقدم إلى أقرب المرسيين فيخير بين القيمة وبين الخشبة فإن أخذ قيمتها وإلا نقض السفينة ورد الخشبة إلى صاحبها، .....

قلت:

آفة الخبر عبد الرحمن بن محمد بن جعفر، المجهول الحال !

وأخرج أبو نعيم متابعاً آخر في محمد بن إدريس فقال:

حدثنا أبو محمد بن حيان {هو أبو الشيخ أعلاه (274 هـ - 369 هـ) وهو ثقة مأمون}، حدثنا أبو بكر النسائي {الفقيه، نزيل بغداد (ت: 301 هـ) وهو ثقة}، عن عبد الله بن سلم الإسفرايني[9]{لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من موسوعات رجالية}، قال: سمعت محمد بن إدريس {بن عمر أبو بكر المكي،

---

[8] يروي أبو نعيم مباشرة عن عبد الرحمن هذا، كما في "أخبار أصبهان" له، حيث يورد ترجمته تحت رقم: 40513. ويروي مباشرة أيضاً عن سميه: عبد الرحمن بن محمد بن جعفر الكساني. فهناك احتمال أن يكون أبو نعيم روى الخبر عن الأخوين معا، وسقط واو العطف بينه وبين أخيه أبي الشيخ هنا!، مادام أبو الشيخ أدرك عبد الرحمن بن داود، حيث كان عمر أبي الشيخ ناهز 40 سنة يوم وفاة عبد الرحمن هذا!.

[9] نوعت البحث تحت: عبد الله بن سالم، وعبد الله بن مسلم، وعبد الله بن سليم، من دون نتيجة!

وراق الحميدي (ت: قبل 277 هـ) وهو صدوق} – إملاء – قال: سمعت الحميدي {أبو بكر: عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي القرشي (ت: 219 هـ) وهو ثقة حافظ فقيه} يقول:

– قال الشافعي: كنت يتيماً مع أمي، ولم يكن عندها ما تعطي المعلم.
فذكر نحوه ومناظرته مع محمد بن الحسن وزاد:

– فقلت (الشيباني) له: يرحمك الله!: فتقيس على مباح بمحرم؟ هذا حرام عليه وهذا مباح لـه ؟. قال: فكيف تصنع بالسفينة؟
– قلت (الشافعي): آمره أن يقرب إلى أقرب المراسي إليه لا يهلك فيه ولا أصحابه، فأنزع اللوح وادفعه إلى أصحابه وأقول له: أصلح سفينتك واذهب،
– قال (الشيباني): أليس قال صلى الله عليه وسلم: " لا ضرر ولا ضرار " ؟
– فقلت (الشافعي): من ضاره؟ هو ضار نفسه. ...

قلت:

لاحظ أولاً: أنه لا يحل لأي محدث يستحق حمل هذا الاسم عن جدارة واستحقاق، أن يتحدث عن خبر وهو جاهل بنقلته. وهو ما يقصر عن منهج الشيخ، الذي يحكم على الخبر رجماً بالغيب، دون أن يحقق هذا الكطلب الأولي.

ولاحظ ثانياً: أن البحث في الرجال واستقصاء أحوالهم، لم يكن قط للألباني، كحشوي جذري، بمطلب، للوقت الذي يستغرقه مثل هذا البحث، حتى بالاستعانة بالحاسوب، فما بالك أن يتتبعهم بالطريقة القديمة في مظان الكتب!

و ولاحظ ثالثاً: أن هذه الصعاب لم تمنع الشيخ من إيراد الخبر، مورد الاحتجاج، والرجم بالغيب بحجينه، مع أنه لا يعرف محله من الإعراب!

قلت:

وما أورد الشيخ الألباني رحمه الله، هذه التهلكة في الكذب البواح على النبي ﷺ،

درى أم لم يدر، سوى هوى النفس!

والهوى وحده: والقفو بغير علم، والتنكب عن التبصر، واتباع أحسن القول، هو ما يجعل بعض المحسوبين عليه

ينشرون فيديو عن صفة صلاة النبي ﷺ، تحسيناً للظن في تصحيحات شيخهم، وهي شبه الريح، ولا أستثني، وأتحدى أياً كان أن يثبت عكس دعواي، على ما أثبت ولا زلت أثبت بعلم، وبوضوح تام يمكن أن يتتبعه أي مسلم، كلما تقاطع خبر مما خرج في سلسلته الصحيحة (وهي ضعيفة)، مع بعض اهتماماتي. {أنظر على موقعنا: "ضعيف الصحيحين في هيأة الصلاة"

، إلا أن تبعية الأتباع وشنآنهم مع من كل من يخالف شيخهم، كأي تبع، يحول بين فطرتهم للأخذ بما نقرر بدليله، نصحاً لهم في الدين، فتراهم يتمادون في غيهم، موردين لأنفسهم موارد التهلكة في الكذب على النبي ﷺ، بينما هم، لغفلتهم، وبلاهتهم، يحسبون أنهم مأجورون وأنهم يحسنون صنعا!!!! {أنظر: الفيديو الذي ينشرونه في يو- تيوب تحت عنوان: "صفة صلاة النبي ﷺ" (Description of the Prophet's prayers(1)) على هذا الرابط: {

http://www.youtube.com/watch?v=Ja1_44cMFhA&feature=related}، وهي الصفة التي لا

يصح فيها عن النبي ﷺ شيء، على ما حققناه نحن، فانظره لزاماً

قلت:

والهوى وحده: مع قلة الباع في الحديث النبوي الشريف، هو ما جعل الشيخ

القرضاوي، غفر الله لنا وله، يجد ضالته في "التجديد في الإسلام!!!" في خبر ظاهر البطلان، وهو خبر: يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة دينها!، تزلف به وزير أوقاف مغربي لا يخشى الله، ل مجدد القرن في الفساد والإفساد، غير مدفوع ولا منازع، وهو الحسن الثاني (صورة له وهو يؤم جوقة من العازفين المغاربة!)

، ليؤثث الشيخ الدروس الرمضانية لهذا الطاغوت، مسبغاً عليه بحضوره في هذه الدروس، مسحة من التدين الزائف.

فما بالك، أن ينازعه في دعوى: "التجديد" في الدين!، بهذا الخبر الباطل، بينما المؤمنون يتخطفون، ويغيبون، وتنتهك حرماتهم وحرمات أهاليهم وذويهم، من طرف جلادين شاركوا الشيخ تأثيث هذه الدروس تحت سقف واحد، وهم لا يفقهون فيها حرفاً، ومنهم من قدم للتو من جحور ودهاليز التعذيب، وأيديهم ملطخة بدماء ضحاياهم الأبرياء، ليس حباً في الاستماع للشيخ، ولا لكونهم صائمين ومن بينهم من لا يصحو من الخمر طوال السنة، ولا لمسحة عارضة في التدين، وإنما طاعة لولي نعمتهم الحسن.!

قلت:

والهوى وحده: مع قلة الباع في الحديث النبوي الشريف، هو ما جعل الشيخ علي

جمعة محمد عبد الوهاب مفتي الديار المصرية، يتبوأ الإفتاء، وهو ليس له بأهل، ويجد ضالته في العمل بعموميات القرآن دون الالتفات إلى السنة. {أنظر انتقادنا لمنهجه على موقعنا تحت عنوان : "معوقات الفقه المهجري الأقلي: فتوى رد السلام على اليهود والنصارى"

معوقات الفقه المهجري الأقلي

قلت:

والهوى وحده: مع قلة الباع في الحديث النبوي الشريف، هو ما جعل الشيخين ابن باز

والعثيمين

، رحمهما الله وغفر لهما وتجاوز عنا وعنهما، يتصدران للفتوى في نوازل خارج تخصصاتهما، وبدل أن يشكرا لنا سعينا في إثبات خطئهما الفاحش، في كتيبنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز نموذجا"

وجدنهاهما يصران على الخطأ، وليلقيا الله على ذلك! وانظر كذلك على موقعنا: " كيف جمع "الثبات" و"الجريان" بين الشيخ ابن باز، وغاليليو غاليلي، والبابا أوربان الثامن ؟

"، لتدرك الرزية التي يمكن أن تحل بالإسلام، حين يتجاوز المفتي تخصصه.

وقد كتب متزلف على هذا الرابط {http://www.saaid.net/Doat/alharfi/01.htm} يصف باع ابن باز في الحديث النبوي الشريف، بعد أن تكون قد اطلعت على كتيبنا: " كيف يرد الخطأ على

المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إلمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز نموذجـــا"، يقول فيه لا فض فوه!:

وقد عني عناية خاصـــة بالحـــديث وعلومـــه حتى أصبح حكمه !!!! على الحديث من حيث الصحة!!!! والضعف!!!! محل اعتبار !!! وهي درجة قل أن يبلغها أحد خاصة في هذا العصر !!! وظهر أثر ذلك على كتاباته وفتواه حيث كان يتخير من الأقوال!!!! ما يسنده الدليل!!! .

قلت:

قاتل الله المتزلفين الذين لا يعرفون ما يخرج من أمخاخهم.

والهوى وحده: مع قلة الباع في الحديث النبوي الشريف،

هو ما جعل الشيخ الغزالي السقا رحمه الله وتجاوز عنا وعنه، يؤلف كتاب: "السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث"

، بينما بضاعة الشيخ، وككل مشايخ الأزهر قبله وبعده، وإلى يومنا هذا، أصحاب بضاعة مزجاة في الحديث! ،وهو ما لا يليق بمقامهم!

والغريب هو أن الشيخ نفسه كتب يقول:

الذي يدخُلُ في ميدانَ التديُّن وبضاعتُه في الحديث مزجاةٌ كالذي يدخل السوق ومعه نقودٌ مزيَّفة, لا يلومنَّ إلا نفسه إذا أخذَتْهُ الشرطة مكبَّل اليدين.

قلت:

فأنى للشيخ إقامة موازنة موضوعية بين **الأهلين !**، والمنهج والمنطق يفرضان على أهل الفقه أن يكونوا تبعاً لأهل الحديث (غير الحشوية)! في تبني الأخبار، ولا يعالجون من الأخبار إلا ما جاوز قنطرة المحدثين!

ويعجب المرء وهو يتصفح كتابه المليء بالنقائض الشرعية والمنطقية، أن يجده يجعل من هواه حكما على الخبر، يصحح ما صححه بالذوق والمزاج! ويبطل ما أبطله بالذوق والمزاج! ، مردياً نفسه مواطن لا يرضاها، حيث رد عليه غير واحد من سلفيي الحجاز من أمثال:

أ) الشيخ ربيع هادي المدخلي في كتابه: "كشف موقف الغزالي من السنة وأهلها"،

ب) والشيخ سلمان العودة في كتابه: " حوار هادئ مع محمد الغزالي"،

ت) والشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ في كتابه: " المعيار لعلم الغزالي "

وغيرهم، دون أن يتزحزح قيد أنمله عن مواقفه، لغلبة هواه على منطقه!

أنتهى